١ القضاء على الفقر

١٠ الحد من أوجه عدم المساواة

١٦ السلام، والعدل، والمؤسسات القوية

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

# تعزيز الطابع المؤسسي للتنمية المحلية التشاركية وتقديم الخدمات

تعزيز شبكة التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية

حقوق الطبع والنشر ©
مملوكة للبنك الدولي

## التحدي

استجابة لتحديات الفقر، والهشاشة، وضعف الحوكمة، ما فتئت حكومات الكاميرون، وغينيا، والسنغال تنتهج استراتيجية اللامركزية التي تعزز التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين. ركزت اللامركزية على تحسين تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وتعزيز المسؤولية المحلية، وإيجاد استخدام أكثر كفاءة وإنصافًا للموارد. وتماشياً مع أطر الشراكة القُطرية الخاصة بهذه الحكومات، نفذت كل منها مشاريع تطبق نهج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية (CDD) لتعزيز عمليات التنمية المحلية التشاركية. من خلال إشراك المجتمعات المحلية بشكل أكثر فاعلية وبشكل مباشر، فإن النهج التشاركية للمشاريع في التنمية المحلية تدعم استثمارات الحد من الفقر، وتقضي على سيطرة الصفوة، وتعزز المساءلة والتماسك الاجتماعي.

على الرغم من أن الحكومات حققت نجاحًا كبيرًا في تقديم الخدمات وتعزيز الإدارة التصاعدية والشفافة على مستوى المشروع، إلا أنها كانت تكافح من أجل كيفية: (١) إضفاء الطابع المؤسسي على الطرائق المالية والإدارية التصاعدية؛ (٢) وتعزيز بناء قدرات السلطات المحلية؛ (٣) وتعزيز التنسيق والمسؤولية لأصحاب المصلحة على مختلف مستويات الحكومة. ومن الضروري حل هذه القضايا لتحقيق تأثير وزخم مستدام لرؤية بلادهم بشأن اللامركزية. كما كان تحقيق التفويض الناجح للاختصاصات إلى الحكومات المحلية والإدارة المالية العامة السليمة جزءًا من التحدي.

## نحو إيجاد حل

بسبب الحواجز اللغوية، كان لدى حكومات الكاميرون، وغينيا، والسنغال وصول محدود إلى أفضل الممارسات الدولية المتعلقة باللامركزية. ونظرًا لأن هذه البلدان لها سياقات وتحديات متشابهة فيما يتعلق باللامركزية، فقد اعتبُر تبادل المعرفة فيما بينها نهجًا جيدًا. وجاء التبادل في الوقت المناسب تحديدًا إذ كانت الحكومات تسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على نماذجها المالية والإدارية التصاعدية في إطار المشاريع الجارية التي يمولها البنك الدولي (وإن كانت بمستويات مختلفة من الاستحقاق).

بدأت المبادرة بثلاثة مؤتمرات عبر الفيديو مع فرق المشروع من البلدان الثلاثة، والمتخصصين الفنيين بالبنك الدولي، وشركاء آخرين مثل الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ومعهد فعالية الدولة. وتناولت هذه المؤتمرات المنعقدة عبر الفيديو الاستراتيجيات التشغيلية للمشاريع واشتملت على مناقشات فنية متعمقة حول مشاركة المواطنين، والتحويلات المالية، ومتطلبات القدرات لنُهج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية (CDD)/اللامركزية. تم اختيار هذه الموضوعات بناءً على تفضيلات المشاركين من استطلاع عبر الإنترنت تم إجراؤه مسبقًا. أتاحت المؤتمرات الثلاثة المنعقدة عبر الفيديو تبادلات ديناميكية حول التنفيذ الفعّال لآليات مشاركة المواطنين وبدائل إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الجيدة.

أعقب مؤتمرات الفيديو زيارات دراسية بين الكاميرون وغينيا، أتاحت للبلدين بناء المزيد من العلاقات الشخصية وإجراء مناقشات تقنية ومتعلقة بالسياسات اتسمت بأنها كانت مباشرة وأكثر عمقًا.

بعد الزيارات الدراسية، واصلت الحكومات وفرق المشاريع مناقشاتها التقنية حول التمويل المستند إلى الأداء لدعم هذا الجهد بشكل أكبر، وكذلك بشأن قاعدة بيانات المشاريع، التي سيتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها بعد المشروع، والدعم الموسّع حديثًا ليشمل المجتمعات الحضرية (إذ كان المشروع السابق لا يركز سوى على المجتمعات الريفية). تم إعداد تقييم لأدوات وآليات المشاركة المجتمعية المستخدمة في إطار المشاريع المستهدفة لتعزيز الممارسة على أساس تجربة البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية في إضفاء الطابع المؤسسي على نماذج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية (CDD).

**أتاح التعلم من تجربة كل منهم فيما يتعلق بالتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية (CDD) للمشاركين فهم الدروس العملية والفرص لإضفاء الطابع المؤسسي على النماذج التصاعدية، والتقدم الاستراتيجي لرؤية اللامركزية على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، أصبح المشاركون مجهزين بشكل أفضل لإدخال إصلاحات من أجل الشمول الاجتماعي للفئات السكانية الضعيفة والمحرومة مثل السكان الأصليين، والعائدين، واللاجئين، والنساء.**
أتاح التبادل للكاميرون، على وجه الخصوص، التعلم من استخدام غينيا القوي لآليات مشاركة المواطنين؛ وأصبحت حكومة الكاميرون الآن تحرص على تكييف تلك الآليات لتحسين عملياتها التشاركية. وإضافة إلى ذلك، أقرت الكاميرون بأن استخدام غينيا للميزنة التشاركية وبرامج الاستثمار السنوية التي وضعها المجتمع المحلي يمكن أن تكون فعّالة للغاية في تعزيز المسؤولية والمساءلة المجتمعية عن تنفيذ خطط التنمية المحلية.

وبالمثل، حددت غينيا كيفية تحسين العمل لتعزيز الممارسات التشاركية وإضفاء الطابع المؤسسي، بما في ذلك توسيع نطاق أدوات مشاركة المواطنين. بناءً على تجارب مشروع دعم برنامج التنمية المجتمعية في الكاميرون، تم توعية غينيا بأهمية توفير البنية التحتية الداعمة الأساسية (مثل أجهزة الكمبيوتر، ومجموعات الطاقة الشمسية، والدراجات النارية) للحكومات المحلية من أجل الإدارة الفعالة للمشاريع المجتمعية الصغيرة. استلهمت غينيا أيضًا بشكل كبير من نماذج الكاميرون فيما يتعلق بكيفية تطوير المجتمع بشكل جماعي لحلول محلية لمواجهة التحديات المحلية. على سبيل المثال، تم حل نقص التمويل الحكومي المحلي لأحد الجسور من قِبل مجتمع في الكاميرون من خلال تجميع الموارد. وبالتالي، في إطار تعزيز مسؤولية المجتمع وتعزيز المشاركة المدنية، تحرص غينيا على بدء التقييم وتنفيذ مناهج برنامجية جديدة لتعزيز الحلول المحلية في المجتمعات.

الدروس الرئيسية المستفادة:

- يمكن أن تكون أدوات إشراك المواطنين، مثل الميزنة التشاركية، والرصد، والتقييم التشاركي، فعّالة للغاية في تعزيز المسؤولية والمساءلة المجتمعية من أجل التنفيذ المستدام لخطط التنمية المحلية.
- ينبغي أن يكون تخطيط الميزانية على المستوى المحلي موجّهًا لإعداد ميزانية الاستثمار العام الوطنية من أجل الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية.
- تعد مراقبة نفقات الميزانية المحلية والبيانات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة من الوظائف الاستراتيجية لتحسين عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات، وزيادة الفعّالية من حيث التكلفة، وتعزيز الرؤية للنهوض بجدول أعمال اللامركزية.
- يتم تحسين جودة استثمارات التنمية المحلية بشكل كبير من خلال إشراك الوزارات التنفيذية، والخدمات اللامركزية للدولة، والوكالات الفنية ذات الصلة في عمليات التخطيط التشاركي. ويعزز ذلك المسؤولية، والمساءلة، وتعبئة الموارد.
- تعزيز الحلول المحلية لتحديات التنمية المحلية لا يتيح التغلب على قيود الميزانية فحسب، بل يمكنه أيضًا تعزيز المشاركة المدنية.
- بناء القدرات الفنية المحلية، ولا سيما للشباب في المجتمع، أمر ضروري لاستمرار جهود إضفاء الطابع المؤسسي على التنمية المحلية واللامركزية التصاعديتين.

بناءً على هذه الشبكة، تعتزم الحكومات مواصلة تبادل المعرفة بشأن ممارسات اللامركزية التشاركية من خلال اجتماعات مؤتمرات الفيديو المنتظمة التي تُنَظّم لممارسي التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية (CDD) وفرق تنفيذ المشروع.

يوجد العديد من الإجراءات الملموسة التي يُجرى العمل عليها بالفعل. على سبيل المثال، يقوم فريق غينيا بتخصيص ميزانيات محددة لتوفير البنية التحتية الأساسية للحكومات المحلية ويجري تقييمًا لأدوات مشاركة المواطنين. ونظّم فريق الكاميرون ورشة عمل حول رفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة حول النُهج التشاركية للمشروع ويستكشف طرقًا لتحسين مشاركة السلطات المحلية، والوزارات التنفيذية الرئيسية، والوكالات الفنية في عمليات التخطيط التشاركي.

**جهة الاتصال:**
الاسم: السيد/ لوران بورتي
المنصب: مدير برنامج، مرفق تبادل الخبرات في ما بين بلدان الجنوب
المنظمة: البنك الدولي
بريد إلكتروني: lporte@worldbank.org

**اسم المشروع:** تعزيز الطابع المؤسسي للتنمية المحلية التشاركية وتقديم الخدمات
**الدول / الأقاليم:** الكاميرون، غينيا، السنغال
**المرشِّح:** البنك الدولي
**هدف (أهداف) التنمية المستدامة:** ١-٤، ١٠-٢، ١٦-٧، ١٧-٩
**مقدم الدعم:** مرفق تبادل الخبرات في ما بين بلدان الجنوب
**هيئات التنفيذ:** حكومة الكاميرون، غينيا والسنغال، البنك الدولي، الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)
**حالة المشروع:** تم إنجازه
**فترة المشروع:** ٢٠١٧ – ٢٠١٨
**رابط الممارسة الجيدة:** https://bit.ly/31m0DuK